Enlightenment collection's
ISSN 2716-7852
V :08, N° :02 – 20 December 2018

سلسلة الأنوار
ISSN 2716-7852
المجلد 08، العدد 02 – 20 ديسمبر 2018

مخطوطات العقيدة الأشعرية في الغرب الإسلامي-مخطوط الدّرة الوسطى في شرح مشكل الموطا نموذجا

Manuscripts of the Ash'ari Creed in the Islamic West - The Dura al-Wusta manuscript in explaining the problem of al-Muta as a model

شافعي مُحَمَّد عبد اللطيف*

جامعة الجزائر1/ الجزائر (moha350@gmail.com)

تاريخ الاستلام : 2018/08/25 ؛ تاريخ القبول: 2018/11/23 ؛ تاريخ النشر : 20 /12/ 2018

الملخص

إنّ تراث الأشاعرة في الغرب الإسلامي مازال لم يستوفي حقه من البحث والدّراسة والتّحقيق، وذلك أنّ مساهمة المدرسة الأشعرية في الغرب الإسلامي كانت كبيرة في إثراء الدّرس العقدي والكلامي في وطننا الحبيب الجزائر خاصة وفي الغرب الإسلامي عامّة، ومن هنا كان الاشتغال بمخطوطات العقيدة الأشعرية في الغرب الإسلامي والتّعريف بها واجبا في حق الباحثين في حقل الدّراسات الإسلامية والفلسفية، ومخطوط الدّرة الوسطى في شرح مشكل الموطا، للإمام أبي عبد الله مُحَمَّد بن خلف الإلبيري، أحد أهم النّصوص الأشعرية المخطوطة، وممّا يزيد في قيمة المخطوط أنّه من بواكير مصنفات أشاعرة الغرب الإسلامي، وذلك أنّ صاحبه عاش خلال النّصف الثّاني من القرن الخامس الهجري والنّصف الأول من القرن السّادس الهجري، لذلك وَجَب التّعريف بالإلبيري وحياته العلمية ودراسة كتابه: الدّرة الوسطى، والإشارة إلى نسخه المخطوطة ومصادر المؤلف وموارده ومنهجيته التي اتبعها في كتابه.

الكلمات المفتاحية: : الأشعرية، ابن خلف الإلبيري، الغرب الإسلامي، علم الكلام، الدّرة الوسطى

Abstract

The Ash'ari heritage in the Islamic West still has not fulfilled its right to research, study and investigation, because the contribution of the Ash'ari school in the Islamic West was great in enriching the doctrinal and theological lesson in our beloved country Algeria in particular and in the Islamic West in general, and hence the work with the manuscripts of the Ash'ari faith in the Islamic West Introducing it is a duty for researchers in the field of Islamic and philosophical studies, and the Al-Durra Al-Wusta manuscript in explaining the problem of Al-Muta, by Imam Abu Abdullah Muhammad bin Khalaf Al-Ilbiri, one of the most important manuscripts of the Ash`ari manuscripts, and what increases the value of the manuscript is that it is one of the early works of the Ash`ari compilations of the Islamic West. Its owner lived during the second half of the fifth century AH and the first half of the sixth century AH, so it is necessary to introduce Al-Iberi and his scientific life and to study his book: The Middle Age, and to refer to its manuscript copies, the author's sources, resources and methodology that he followed in his book.

Keywords : Al-Ash'ariyyah, Ibn Khalaf Al-Ilbiri; the Islamic West, Theology, Al-Durra Al-Wusta

* **الباحث المُرسل:**

مقدمة :

من أوائل الكتب المتناولة للمشكل العَقَدِي في «الموطّأ» كتابُ الإمام النظَّار أبي عبد الله الإلبيري، المترجم باسم «الدُّرَّةِ الوُسْطَى في مُشْكِلِ الموطَّأ»، ولم يسبقه أحدٌ إلى هذا، إلاَّ ما كان من صنيع الإمام المتكلِّم أبي بكر بن فُورَك الأصبهاني في كتابه «مُشْكِلِ الحديث»[1]، وهو كتاب لم يستوف المباحث المتعلِّقة بالأحاديث المشكلة، فكان جلُّ نظره إلى جملة الأحاديث التي وقع الاختلاف في تفسيرها بين المؤوِّلة، خصوصًا تلك الأحاديث التي يُوهم ظاهرُها التَّشبيه، وغير قليل من تلك الأحاديث ممَّا لم يصحَّ إسنادُها، ولم تثبت عند النُّقَدَةِ مُتُونُهَا.

ومن المصنِّفين في مُشكل الحديث الإمام الحافظ أبو بكر بن العربي، وقد سمَّى كتابه «شرح المشكلين؛ مشكل القرآن، ومشكل السنَّة»، وإنّي أميل إلى سابقة ابن العربي في هذا الأمر، غير أنّه لم يجعله خاصًّا بكتاب «الموطّأ»، بل جعله متناوِلاً للمشكل الحديثي عمومًا، وعلى هذا يكون الإلبيري سبَّاقًا إلى التأليف في مشكل حديث «الموطّأ» خاصَّة.

وقد ظهرت في جملة تلك النّكت التي أبداها الإمام أبو عبد الله الإلبيري براعتُه وريادتُه في التّنفير عن مواضع الاستشكال، والبحث عن أجوبة لتلك المسائل، وقِسْمٌ كبير من تلك النُّكتِ لم يسبقه إلى تقييدها مصنِّفٌ أو مؤلِّفٌ، وفي هذه الورقة أتناول بالدَّرس والبحث كتاب «الدرَّة الوسطى»، ومنهج مؤلِّفه فيه، ودلائل اقتداره وفرادته، مع التّعريج على ترجمة أبي عبد الله الكلامية، وما يتَّصل بها ممَّا له تعليق بهذه الدِّراسة.

أولا: التّعريف بالإمام أبي عبد الله محمَّد بن خَلَفٍ الإلبِيرِي

1/ اسمه ونسبه[2]: الإمام أبو عبد الله محمَّد بن خلَفٍ بن موسى الأنصاري، الإلبيري الأصل، القرطبي الدَّار والقرار، من أئمّة المتكلّمين، على طريقة أهل السّنّة الأشعريّين بالأندلس، ولد عام 457 هـ وتوفّي عام 537 هـ.

---

[1] ـ مشكل الحديث، لابن فورك، (ص/ 2 دانيال).

[2] ـ انظر ترجمته في: التكملة، (1/ 385 ـ 386)، (تحقيق: ع. الهرَّاس)؛ الذيل والتكملة، (ص/ 6 ، 193 ـ 195)، (تحقيق: إحسان عبَّاس)؛ تاريخ الإسلام، (11/ 676 ـ 677)، (تحقيق: بشَّار عوَّاد)؛ الوافي والوفيات، (3/ 38)؛ الديباج المذهَّب، (2/ 302).

قال فيه ابن عبد الملك: «كان متكلِّمًا واقفا على مذاهب المتكلِّمين، متحقِّقًا برأي أبي الحسن الأشعري، ذاكرًا لكتب الأصول والاعتقادات، مشاركا في الأدب، متقدِّمًا في الطب»[3].

2/ شيوخه وأسانيده:

لقي جملة منهم، وتخرَّج في الكلام والاعتقادات بأئمّة هذا الشَّأن، وانتفع بهم غاية، وأدرك منهم جماعة، وأذكر في تعريفي هذا من كان منتسبًا إلى الكلام وعِلمِهِ دون غيره.

ــ **الأول:** أبو بكر محمَّد بن الحسن المُرادي القرَوي[4] (تـ 489 هـ).

روى عنه وأفاد منه، وفي كتابه «الدرّة الوسطى» أورد كثيرًا من مقالاته، وذكر مذهبه في كثير من المسائل، وميَّز بين مذهبين له: قديم وحديث، وذكر ابن خلف أن شيخه أبا بكر المرادي كان في صدر عمره ممَّن يقول: «إن الله تعالى فوق عرشه»، فقال في كتابه البيان: «إنّ العرش هو الذي يليه من مخلوقاته»، واستدلَّ بأدلَّة منها حديث السوداء، قال ابن خلف: «ثمّ نزع عن هذا ورجع عنه في آخر عمره»[5].

ــ **الثّاني:** أبو بكر محمَّد بن سابق الصِّقلّي[6] (تـ 493 هـ).

وهو من مشيخة الأشعريَّين بصقليَّة وبلاد الأندلس، وله رحلات، وتَلمَذَ لعبد الجليل الرَّبعي وأبي بكر المرادي، ودخل الأندلس وسمع بها من أئمَّة العلم، ثمّ قفل إلى الشّرق، وبالإسكندرية مات.

واعتنى أبو عبد الله بمقالاته وتنبيهاته، مُحَلِّيًا له، وناسبًا نفسه إليه؛ محتجًّا به، ومنكتا بنكته، ومدللا بأدلّته.

ــ **الثّالث:** أبو القاسم عبد الجليل بن أبي بكر القرَوي[7] (كان حيًّا عام 478 هـ).

ولم يذكر أخْذهُ عنه أحد ممَّن ترجمه، إلاَّ أنّي وقفت في «درَّته الوسطى» على قولٍ له رُجِّح عندي أن يكون روى عنه وتلقَّف منه، قال ابنُ خلف في المفاضلة بين القرآن والتوراة والإنجيل: «فالذي رأيت في ذلك وأحطتُ علمًا به ورويته عن الشيخ أبي القاسم عبد الجليل بن أبي بكر جواز إطلاق التَّفضيل فيه»[8]، وصرَّح في موقع آخر بمشيخته[9]، وهو يقوّي ما ذكرنا.

---

[3] ـ الذيل والتكملة، (ص/ 4، 211).

[4] ـ انظر ترجمته في: كتاب الصِّلة، لابن بشكوال، (2/ 242 ـ 243)، (تحقيق: بشَّار عوَّاد).

[5] ـ الدرة الوسطى، الإلبيري، (2/ 43/ب).

[6] ـ انظر ترجمته في: الصِّلة،(2/ 242).

[7] ـ انظر ترجمته في: التكملة، لابن الأبَّار، (3/ 133).

[8] ـ الدرّة الوسطى، (2/ ق. 5/أ).

ــ **الرابع:** أبو الحجَّاج يوسف بن موسى الكلبي السّرقسطي[10] (تـ 520 هـ).

ونصَّ على أخذه عنه مَنْ ترجمه مِنَ المغاربة، وأبو الحجَّاج من أئمة الكلام ومن نظَّاره، وهو صاحب الأرجوزة الشهيرة في اختصار «الإرشاد» لأبي المعالي، وهي منشورة.

ــ **الخامس:** أبو العبَّاس الزَّنقي؛ أحمد بن محمَّد الجُذامي المرسي.

من تلاميذ ابن سابق الصّقلي، قال فيه ابن الأبَّار: «كان شيخ المتكلّمين على مذهب أهل الحق في وقته، وأملى مسألة في التَّكليف بما لا يُطاق، وله شعر ومسائل في علم الكلام»[11].

وممَّن ذَكَرَ تَلْمَذَةَ الإلبيري على أبي العبَّاس ابنُ عبد الملك في تاريخه[12].

السَّادس: أبو جعفر بن باقٍ[13] (تـ 538 هـ).

الفقيه العلاَّمة الإمام، محمَّد بن حَكَمِ بن محمَّد بن أحمد بن باقٍ الجُذامي السَّرَقُسطي، قرطبي الأصل، نزل فاس وتلمسان، وبها توفِّي.

قال فيه ابن عبد الملك ـ بعد أن ذكر أَخَذَ الإلبيري عنه ـ: «كان متحقّقًا بعلم الكلام وأصول الفقه، محصّلا لهما ... صنّف في الجدل مصنّفين: كبيرا وصغيرا، وله عقيدة جيّدة»[14].

3/ تلاميذه وطلاّبه:

وذكر منهم ابن عبد الملك المراكشي عددًا، تنظر في ترجمته له، ومن نظر في تواريخ الأندلسيّين يقف على غيرهم، فلا نطيل بذكرهم.

4/ تصانيفه وتواليفه:

ــ **الأول:** «النّكت والأمالي في النّقض على الغزالي»[15]؛ نَقَضَ على حجَّة الإسلام أبي حامد جملة مسائل، منها قوله في الرُّوح، وأمَّا ما ذكر فهرس مخطوطات خزانة الإسكوريال؛ والذي يفيد بوجود نسخة منه فيها؛ فهو غلط محض، وخطأ صرف، وتابع الفهرس على خطئه عددٌ من

---

[9] ـ الدرَّة الوسطى، (2/ ق. 20/ب).

[10] ـ انظر ترجمته في: الصّلة، (2/ 331).

[11] ـ التّكملة، (1/ 43).

[12] ـ الذّيل والتّكملة، (1/ 531).

[13] ـ انظر ترجمته في: التّكملة، (2/ 124 ـ 125)؛ الذّيل والتّكملة، (4/ 193 ـ 194).

[14] ـ الذّيل والتّكملة، (4/ 194).

[15] ـ الدرّة الوسطى، (2/ ق.15/أ).

المحقِّقين، منهم: الدّكتور عبد الرَّحمان العثيمين[16] ـ رحمه الله ـ، والدّكتور محمَّد السّليماني[17]، والكتاب نسخة من «الدرّة الوسطى»، مبتورة الطَّرفين، في 150 ورقة، خطّها أندلسيٌّ عتيق، وقد يسّر الله تَعَرُّفي عليها لمخالطتي للكتاب واتّصالي به.

ـ **الثاني:** «المستفاد في النّقض على أهل العناد»[18]؛ ذكره في «الدرّة الوسطى»، وقال: إنّه ذكر فيه مسألة الرّوح، وأسهب في الاستدلال لمذهبه والنّقض لمذهب مخالفه، ولم يذكره له ترجمه.

ـ **الثالث:** «البيان في الكلام على القرآن»[19]؛ وهو من الكتب التي ردّ فيها على القدريّة والحنبليّة والحزميّة في مسألة كلام الله تعالى، وأسبغ القول فيه في تبيان خطئهم وخلطهم.

ـ **الرابع:** «الوصول إلى معرفة الله تعالى ونبوّة الرّسول»[20]؛ ذكره له ابن عبد الملك[21]، وفي تاريخه: الأصول، بدل الوصول؛ وهو تصحيف، ولا أدري هل هو من ابن عبد الملك ـ وهو بعيد ـ أم من ناشره؟.

ـ **الخامس:** «رسالة البيان عن حقيقة الإيمان»؛ ذكرها له ابن عبد الملك المراكشي[22].

ـ **السّادس:** «رسالة الانتصار على مذاهب الأئمّة الأخيار»، ذكرها له ابن الأبّار[23]، وابن عبد الملك[24]، وفي «تاريخ الإسلام»[25]: «رسالة الانتصار على مذاهب أئمة الأخبار»، وهو تصحيف، وفي «الوافي بالوفيات»[26]: «رسالة الانتصار في الرّد على مذاهب أئمة الأخبار»، وهو تصحيف، كالذي قبله.

ـ **السّابع:** «النّقد على أبي الوليد بن رشد في مسألة الاستواء»، قال ابن خلف في مسألة الاستواء: «وقد ذكرت ما فيه كفاية حيث أوردته في الذي نقدته على محمّد بن أحمد بن رشد؛ في الذي ذهب إليه في الاستواء من الجزء الأوّل من مقدّماته؛ إلى سائر ما نفذت إليه ممّا خالف فيه

16 ـ انظر: مقدّمة شرح غريب الموطَّأ، لابن حبيب، (1/ 119).
17 ـ انظر : مقدِّمة ترتيب المسالك، لابن العربي، (1/ 200).
18 ـ الدرّة الوسطى، (2/ ق.15/أ).
19 ـ الدرّة الوسطى،(2/ ق.7/أ)؛ الذّيل والتّكملة، (س.6/194).
20 ـ الدرّة الوسطى، (2/ ق.21/ب).
21 ـ الذّيل والتّكملة، (س.6/ 194).
22 ـ الذّيل والتّكملة، (س.6/ 194).
23 ـ التّكملة، (1/ 359).
24 ـ الذّيل والتّكملة، (س.6/ 194).
25 ـ تاريخ الإسلام، (11/ 676).
26 ـ الوافي بالوفيات، (3/ 38).

الأئمّة، والله تعالى حسيبه»[27]، وابن رشد من جملة الأشاعرة في الغرب الإسلامي فكيف يرد عليه ابن خلف، في مسألة الاستواء، ولمعرفة هذا يجب علينا أن نشير إلى كلام ابن رشد في كتابه الموسوم، بـ: المقدمات الممهدات، حيث قال رحمه الله: واختلفوا فيما وصف به نفسه من الاستواء على العرش، فمنهم من قال إنها صفة فعل بمعنى أنه فعل في العرش فعلا سمى به نفسه مستويا على العرش، ومنهم من قال إنها صفة ذات من العلو، وإن قوله استوى بمعنى علا، كما يقال استوى على الفرس بمعنى علا عليه، وأما من قال إن الاستواء بمعنى الاستيلاء فقد أخطأ؛ لأن الاستيلاء لا يكون إلا بعد المغالبة والمقاهرة، والله يتعالى عن أن يغالبه أحد، وحمل الاستواء على العلو والارتفاع أولى ما قيل[28].

وهذا الذي ذكره ابن رشد كلها أقوال لأئمة الأشعرية، وحصرها في ثلاثة أقسام يدل على خبرة ابن رشد بأقوال أئمة الأشاعرة وخبرته الدقيقة بمقالاتهم[29]، فقد ذهب الأشعري في أحد أقواله إلى أن الاستواء فعل في العرش[30]، وكذلك حمله على العلو ذهب إليه كثير من الأشاعرة وهو قول مرضي عندهم[31]، أما إنكاره أن يكون الاستواء في حق الله بمعنى القهر والاستيلاء، فهذا على الأرجح هو ما أراد ابن خلف أن يبينه في رده على ابن رشد، فنحن لا نملك بين أيدينا نسخة من رد ابن خلف على ابن رشد في مسألة الاستواء، لكننا نملك قرينة قوية تثبت أن مقصود ابن خلف في رده هو إثبات خطأ ابن رشد في إنكاره أن يكون الاستواء في حق الله بمعنى القهر والاستيلاء، وهذه القرينة هي ذلك الأثر الكبير الذي تركه الجويني في نفس ابن خلف حتى أصبح يتغنى بمحبته وهواه، فلا ريب عندنا أن ابن خلف لن يخرج عن مقالة الجويني، وهذا يقودنا إلى ما قرره الجويني في كتاب

---

27 ـ الدرّة الوسطى، (2/ ق.1/ب)، وذكره له ـ أيضا ـ ابن عبد الملك المراكشي. انظر: الذّيل والتّكملة، (س.6/ 194).

28 ـ المقدمات الممهدات، أبو الوليد مُحَمَّد بن أحمد بن رشد القرطبي، 21/1، ت: الدكتور مُحَمَّد حجي، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، 1408 هـ - 1988 م.

29 ـ قال الجويني: فإنا نعلم أن الاستواء إذا لم يكن تمكنا بالذّات، وتخصصا ببعض الجهات، فلابد أن يرجع إما إلى معنى القهر، وإما إلى علو العظمة، وإما إلى فعل من أفعال عز وجل، ولا مزيد على هذه الأقسام. الشامل في أصول الدين، إمام الحرمين الجويني، ت: علي سامي النشار–سهير مُحَمَّد مختار–فيصل بدير عون، الناشر: دار المعارف، الإسكندرية، مصر، 1969م. ص: 551.

30 ـ قال الجويني: وذكر شيخنا أبو الحسن أن الاستواء فعل من أفعال الله في العرش، وأوضح ذلك بأن قال: ما اتصف الرب به، وامتنع صرفه إلى صفات الذات، تعين صرفه إلى صفات الفعل، وهذا وإن ذكره شيخنا، فلم يذكره مرتضيا له، وفيه وجه من البعد، فإن المستوي بمعنى فاعل الاستواء في غيره، بعيد في قضية اللغة. الشّامل، ص: 555–556.

31 ـ قال الجويني: ويجوز جمل الاستواء على العلو والرّفعة، والجلال والعظمة، لا بالمقابلة والمماسة. الشّامل، ص: 554.

الشّامل في أصول الدين، في بيان خطأ من أنكر أن يكون الاستواء في حق الله بمعنى القهر والاستيلاء، حيث يرد الجويني بالضبط عن الإشكال الذي أورده ابن رشد، وهو قوله: لأن الاستيلاء لا يكون إلا بعد المغالبة والمقاهرة، والله يتعالى عن أن يغالبه أحد[32]، يقول الجويني ردًا على هذا، ما نصه: فإن قال قائل: الاستواء المحمول على الاستيلاء ينبئ عن سبق مغالبة، وتقدم مقاومة ومكافحة، قلنا: هذا ظن منكم، فإن الاستواء ليس من ضرورته الاستخبار عن مغالبة، إذ لو أنبأ الاستواء عما قلتموه، لأنبأت عنه الغلبة أيضا، والله تعالى غالب على أمره، ويتعالى أن يُغالب، ثم نقول: لو أنبأ الاستواء في حكم القهر عن تقدم نقيض له، لأنبأ استواء الذات عن تقدم عِوج يناقضه، وملتزم ذلك منسل من الدّين[33].

فلا شك عندنا أنّ ابن خلف سيقرر هذه الأدلة التي ذكرها الجويني في رده على أبي الوليد ابن رشد، وهذا لا يعني إخراج ابن رشد من دائرة الأشعرية إنما يدل على المستوى العالي من الجدل الكلامي بين متكلمي أشاعرة الغرب الإسلامي وذلك في ظل حكم دولة المرابطين.

ـ **الثامن:** «اختصار الرّعاية للمحاسبي»، ذكره له ابن الأبّار، وابن عبد الملك في تاريخه[34].

ـ **التاسع:** «كتاب في مداواة العين»؛ ذكره الإلبيري في «الدرّة الوسطى»، وذكره له ـ أيضا ـ ابن عبد الملك، وأشاد به ورفع من شأنه.

ـ **العاشرُ من كتبه هو:** «الدرّة الوسطى في مشكل الوطّأ»، ذكره له ابن الأبّار[35]، وابن عبد الملك.

ثانيا: التّعريف بكتاب «الدرّة الوسطى في مشكل الموطّأ»؛ نُسخُه، ومصادره وموارده

1 ـ أسانيد الإلبيري إلى الموطّأ:

وقبل الحديث عن نسخ «الدّرّة الوسطى» أرى من المتعيّن عَلَيّ أن أذكر أسانيد الإلبيري إلى «موطّأ» إمامنا مالك بن أنس رضوان الله عليه.

قال أبو عبد الله محمّد بن خلف الإلبيري: «رويتُ جميعه بقرطبة في عَقِبِ ذي قعدة سنة سبع وسبعين وأربعة مائة، على الشّيخ الفقيه المشاور يومئذ فيها أبي عبد الله محمَّد بن فرج الأموي، المعروف بابن الطلاّع، عن القاضي أبي الوليد يونس بن عبد الله بن مغيث، المعروف بابن

32 ـ المقدمات، ابن رشد، 21/1.

33 ـ الشّامل، ص: 553.

34 ـ التّكملة، (1/ 359)؛ الذّيل والتّكملة، (س.1/ 195).

35 ـ التّكملة، (1/ 359)؛ الذّيل والتّكملة، (س.1/ 195).

الصفَّار، عن ابن عيسى يحيى بن عبد الله، عن عمّ أبيه عُبَيد الله بن يحيى، عن يحيى بن بحبى، عن مالك بن أنس رضي الله عنه»[36].

وقال أيضا: «ورويته ـ أيضا ـ بقرطبة في جمادى الآخر من سنة ثمان وثمانين وأربع مائة على الشيخ الرّاوية الفقيه؛ أبي علي حسين بن أحمد الغسَّاني، حدّثني به عن الشيخ الفقيه أبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمّد بن عبد البر النمري رخمه الله، عن أبي عثمان سعيد بن نصر، عن قاسم بن أصبغ، عن محمّد بن وضَّاح، عن يحيى بن يحيى، عن مالك»[37].

وقال كذلك: «وحدّثني[38] به ـ أيضا ـ عن الفقيه أبي عبد الله محمّد بن عتَّاب، عن أبي القاسم خَلَف بن يحيى وأبي بكر بن عبد الرحمن بن أحمد التُّجيبي، حدَّثنا أحمد بن مُطَرّف وأحمد بن سعيد، قالا: أخبرنا عُبَيد الله بن يحيى، عن أبيه يحيى بن يحيى، عن مالك رضي الله عنه»[39].

2 ــ نُسَخُه:

منه نسختين:

الأولى: في مكتبة الإسكوريال، في 150 ورقة، كُتبت بخط أندلسي قديم، مبتورة الطّرفين، ولأجل ذلك وَهِم مفهرس المكتبة في موضوعها وعنوانها، فظنها ردًّا على حُجَّة الإسلام أبي حامد الغزالي.

والثاني: في المكتبة البريطانية، في سفرين؛ ضمن مجموع، عدد أوراقها: 184، خطُّها أندلسي، فرغ منها ناسخها في ربيع الآخر من عام 810 هـ.

3 ــ بواعث تأليفه:

قال أبو عبد الله الإلبيري في توطئته: «لمَّا رأيت أغراض المؤلّفين وألفيت مقاصد المصنّفين قد انقسمت في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ إلى البحث عن الأسانيد، واستنباط الفقه، وتفسير المذهب، ولم ألف أحد من المتكلّمين ألّف في المشكل من كتابًا، ولا بوَّب فيه بابًا، سوى الشيخ أبي بكر محمَّد بن الحسن بن فَوْرَك الأصبهاني ـ من أئمَّتنا ـ رضي الله عنه، فإنّه قَصَدَ منه إلى معنى واحد لم يزد عليه، ولا خرج عنه إلاَّ إليه، وهو كلّ خبر أوهم التّشبيه لو أُجري على

---

[36] ـ الدرّة الوسطى، (1/ ق. 168/ب).

[37] ـ الدرّة الوسطى، (1/ ق. 168/ب).

[38] ـ يعني : أبي علي غسَّاني.

[39] ـ الدرّة الوسطى، (1/ ق. 168/ب).

صريحة، وتُرك على تصريحه، فعَدَل به إلى صحيح التَّأويل، الثّابت بالدّليل، الذي يجب حمله عليه، وردُّه لا محالة إليه؛ وتُرك على التَّشبيه، ونزاهة عنه، وحِذَارًا من التّجسيم، وفرارًا منه، وترك ـ رحمه الله ـ ضروبا من المعاني المتعلّقة بالمشكل لم يتكلّم عليها، ولا وجّه مقاصده إليها، وما ذاك منه إلاّ حِذَارًا من التّطويل في الكلام، وتقريبا على الأفهام.

وإنّي لمَّا رأيت «الموطَّأ» مالك بن أنس رضي الله عنه كثيرًا ما يتناوله الكهل والصَّبي، والرَّاسخ الزَّكي، بحثت فيه على مائة نكتة وخمسين نكتة، كلُّها مشكلة، تحتاج إلى بيان، وتفتقر إلى برهان، لم يعرَّج عليها المفسِّرون، ولا أَمَّها المستنبطون، ولا نبَّه عليها المؤلِّفون، ولا أشار إليها المتكلِّمون، وربَّما تشبَّهت بها ما يشاكلها من غيره، فأبرزتها لذوي الألباب، وجعلتها نخبة هذا الكتاب؛ الذي سمَّيته «الدُّرَّة الوسطى في مشكل الموطَّأ»، وأضفت إليها ما يشاكلها من المقدِّمات، ويليق بها من التّشبيهات، ويُفْصِلُ من الاعتراضات، وجعلت النكت على التّوالي، حتّى إذا انقضت عدَّتها، ونفدت جملتها؛ رجعت إلى الأوّل فالأوّل منها، بالعبارة والمعاني الواضحة الجليّة، اقتداءً بمفسِّري الغريب من أئمّة اللّسان وحفّاظه؛ لأكون فائزا بحظّ لم أُسْبق إليه، ولا وجّه من ذكرت من الأئمّة نَظَرَهُ إليه، فأقرّب بعيده، وأُؤنس شريده؛ حتّى يدنو من النّفوس الفاضلة دنوّ النّجا، ويألفه أهل الفهم والنُّهى، ويَرفُلَ في ثوب البيان فيُكتَب، وتَألَفَه الأسماع فيُطْلب، ويَحُلَّ غناؤه فيكتسب، ويَقرُبَ فلا يستسهب، رجوت بذلك الذّخر عند الحق تعالى والملك الأجلّ المولى».

4 ــ زمن تأليفه:

قال أبو عبد الله محمَّد بن خَلَفٍ الإلبيري: «بدأت بتأليف هذا الكتاب في شوّال سنة ثمان عشر وخمسمائة، وبلغت بالكلام فيه النُّكتة الرابعة والخمسين، في اليوم التاسع من صفر، سنة تسع عشرة وخمس مائة، ثم قَطَعَتْ بي قواطع من المرض مختلفة، وعِلَلٌ جمّة، ومطالعة كتب طبِّيَّة في معالجة العين لرؤيا رأيتها؛ فكان يقال لي: ألِّفت في نور البصيرة فألِّف في نور البصر؛ تنفع وتنتفع، فأضربت عن إكمال النُّكت، إلى أن أخطر الله ببالي إكمالها؛ في مستهلّ ربيع الأوّل من سنة ستّ وثلاثين وخمسمائة، فأكملتها في يوم السَّبت، الخامس والعشرين من جمادى الآخرة، من عام ستّة وثلاثين وخمس مائة»[40].

5 ــ مصادره وموارده:

ـ «النّوادر» للإمام أبي الحسن الأشعري.

[40] ـ الدّرّة الوسطى، (1/ ق. 168/ب).

ـ «هداية المسترشدين» لأبي بكر محمَّد بن الطيّب الباقلاّني.

ـ «التمهيد» للباقلاّني.

ـ «شرح اللُّمع» للباقلاّني.

ـ «مجرّد مقالات لأبي الحسن» لأبي بكر بن فورك.

ـ «مشكل الحديث» لابن فورك.

ـ «الإرشاد» لأبي المعالي الجويني.

ـ «الشّامل» لأبي المعالي.

ـ «العُمد في النّقض على من زاغ وعَنَدَ» لأبي المعالي، وهو ردّ على السّجزي لقوله: إن كلام الله حرف وصوت، ولم أره في كتب من ترجم أبا المعالي.

ـ «التّسديد في شرح التّمهيد» لأبي القاسم عبد الجليل بن أبي بكر القَرَوِي.

ـ «الغيداق في جواب المسترشد المشتاق» لأبي الوليد القشي، ولم يذكره أحد ممَّن ترجمه بهذا الاسم، وإنَّما يذكرون له الرِّسالة المرشدة، والكتاب أفاد منه ابن خلف، ونقل منه نصوصًا تدلّ على مخالفته لأهل السنّة الأشاعرة وتشنيعه عليهم.

ـ «الفصل» لابن حزم الظَّاهري، إذ شنّع عليه مقالته في القرآن، قال: «ولم أر لأحد من المتأخرين الذين لم يحيطوا علمًا بمذاهب الأئمّة الأول الذين هم أرباب الكلام، الذابون عن الدّيانة الطّاعنين فيها والملحدين في أصولها؛ ما برح به علي بن أحمد الفارسي، المعروف بابن حزم، ولا ما ذهب إليه من الكفر الصّراح هشام بن أحمد الكناني، المعروف بالوقشي، تبعا في ذلك لمحمَّد بن الهيصم، وللسّجزي الرّاوية بمكة؛ القائل بقدم الحروف، وأنها موجودة بذات الله تعالى»[41].

ـ «تقريب الأدلّة في أصول الملّة» لأبي بكر محمَّد بن سابق الصِّقلّي.

ـ «شرح الرّسالة» للقاضي عبد الوهَّاب البغدادي.

ـ «الكتاب المتوسّط في الاعتقاد» لأبي بكر بن العربي.

[41] ـ الدّرّة الوسطى، (2/ ق. 7/أ).

6 ــ أقسامه:

وقد جعله في ثلاثة أقسام:

الأوّل: قسم النّكت المفردة؛ وهي مائة وخمسون نكتة، وكلّ نكتة تحتوي على جملة من الأسولة والاستشكالات؛ منها ما يتعلّق بعلم الكلام، ومنها ما يتعلق بعلم الأصول.

والثّاني: قسم فيه جواباته ومباحثاته على تلك النّكت، وهو أغلب الكتاب.

والآخر: قسم في مشكل القرآن، جعله ملحقًا بآخر الكتاب، للصِّلة بين مشكل القرآن ومشكل الحديث.

7 ــ المفيدون منه:

وممّن وقف عليه وأفاد منه ابن عبد الملك المراكشي[42]، ونقل منه سبب تأليفه وما اعتراه فيه من أحوال، ذكر كلّ ذلك في تاريخه الذي جعله ذيلاً وتكملة لتاريخ ابن الفرضي وصلته لابن بشكوال.

ثالثا: منهج أبي عبد الله الإلبيري في شرح المشكل العقدي

ويقدّم بين يدي النّظر في تلك النّكت قاعدة عامّة في المسألة المستشكلة، ممَّا تقرر في كتب الأشعريّين، ثمّ يذكر خلاف الأصحاب في بعض فروعها المتَّصلة بها.

ويسهب أبو عبد الله في تحقيق الآراء المنسوبة إلى متكلّمة الأشعريّين، مع النّصّ على موضعها من كتب أعلامهم.

وبعد ذلك يذكر مقالات المخالفين لمنهج أهل السنَّة؛ من القدريّة والحشويّة وغيرها، ويردّ على شبههم، وينفصل ممّا زعموه دليلا.

ويورد من كلام مشيخته؛ كأبي بكر المرادي، وابن سابق الصّقلّي، وعبد الجليل الرّبعي، وأبي الحجّاج الضّرير؛ ما يقع به الفصل في تلك الاختلافات، والرّدّ على أصحاب المقالات.

وأكثر اعتنائه كان بكتب أبي المعالي الجويني، ودلّ في نقوله منها على مداخلته لها واحتوائه عليها، بل وحفظه لمسائلها وفصولها وأصولها.

وربّما مال إلى الفحص عن روايات الموطّأ في بعض الألفاظ المشكلة، فيعوّل على أصحِّها، ويفاضل فيما بينها.

[42] ـ الذّيل والتّكملة، (س.6/ 194).

وكان من نهجه الذي اتخذه لنفسه عدم التّقليد في مسائل الأصول، والابتعاد عمّا قرّره بعض مشيخة الكلام بالأندلس، فكان نظره في تلك المقالات نظر مجتهد نظّار، يزن الكلام بدلائله، ويعرضه على أصوله وقواعده.

رابعا: معالم الرّيادة والفرادة في كتاب الدّرّة الوسطى

وأدار الإلبيري كتابه هذا على أمر لا يُمَكّن منه أي عالم أو فقيه، فبناه على إشكالات لاحت له؛ وإن كان غالب تلك الإشكالات لم يعمد إليها عامد، ولا قصد إليها قاصد، وكثيرون يحسنون الأجوبة، وقلّة قليلة منهم من تتقن فنّ السّؤال، وإنّما يرتفع العلماء بعضهم على بعضهم بمقدار ما يكون لهم من الأسولة، فالإشكال هو الباعث على الشفوف والاقتدار؛ بما يتيحه من النّظر والبحث والتّحقيق.

وقد كان من سبقه ممّن نظر في المشكل إنّما غالب وُكده النّظر فيما يثيره الخصوص من إشكالات، فكانت تلك المؤلّفات والأجوبة مبنيّة على سؤالات الطّوائف المخالفة لنهج أهل السنَّة، فتولّى أهل الحق من علماء الأشعريّين الإجابة عليها والتّخلّص من شبهها ولوازمها.

ومن مواطن الفرادة جمعه في سؤالاته ونكته بين مسائل علم الأصول والفقه واللّغة، وهو أمر لم يكن ينظر إليه في مؤلّفات المشكل الحديثي.

ومن مواطن الرّيادة الغوص على دقيق المسائل الكلاميّة التي ندر متقنوها وحذّاقها ببلاد المغرب والأندلس، ومن محاسن هذه الدرّة الكشف عن استقلال الإلبيري في النّظر والبحث والتّحقيق، وعدم ميله إلى التّقليد في مسائل الاعتقاد، فهو ناظر من النّظّار؛ يدين بالاختيار، ويدور مع الدّليل حيثما دار.